انما كانوا يعتمدون في مواردهم على مصادر دخل من خارج حدود القطاع ، سواء بالنسبة للملكيات الموجودة في بقية ارجاء لواء غزة ، او منطقة غزة او للخدمات التي كانت تقدمها المنطقة الساحلية لبقية ارجاء اللواء على صعيدي التجارة والخدمات . واذا كانت نسبة ٣٠ر٥٪ المشار اليها نسبة غير دقيقة من الناحية الرقمية ، اذ قد تكون النسبة الفعلية اكبر او اقل قليلا ، انما تظل في اتجاهها العام صحيحة كليا (١٥) .

أتت نكبة ١٩٤٨ لتزيد المشكلة تفاقما ، فمن حوالي ٣٨٠٨٤٧ الف دونم كانت تشكل مساحة قرى ومدن قطاع غزة الحالي ، ابتلع الاحتلال الاسرائيلي فيما ابتلع من أراضي حوالي ٥٥٨٤٧ الف دونم ، أي حوالي ١٥٪ من أراضي القطاع ككل ، مع ملاحظة أن هذه الاراضي هي أراض زراعية ، وتشكل عمليا ما يزيد على ١٥٪ ، باعتبار انها منسوبة الى اجمالي المساحة، التي تتضمن مساحة المباني والمرافق العامة ، وليس الى الاراضي الزراعية فقط . « ولذلك ، فمن بين ٢٢٠٠٠ دونم مزروعة حمضيات ويعمل فيها عدد كبير من السكان لم يبق منها في حدود القطاع عام ١٩٤٩ سوى ٤٠٠٠ دونم ومن حوالي مليون دونم كانت تزرع حبوبا وشعيرا ، لم يبق منها سوى ٧١ الف دونم داخل حدود القطاع حاليا » (١٦) .

وبكلمة اخرى فان الاوضاع الاقتصادية لما يعرف الان بقطاع غزة كانت ، في الفترة ما قبل ١٩٤٨ ، تقوم على تكاملها مع بقية ارجاء منطقة لواء غزة ، الذي عكس نفسه على وسيلة عيش سكان هذه المنطقة ، المتوزعين الى : ا) ملاك الاراضي ، ويقع الجزء الاكبر من املاكهم الان داخل فلسطين المحتلة . ب) المشتغلون في بساتين الحمضيات والاراضي الزراعية التي يقع معظمها الان في الاراضي المحتلة ، وكانوا يقيمون في قطاع غزة الحالي لامتلاكهم مساكن فيه . ج) المشتغلون في اعمال التصدير للبضائع الواردة من بئر السبع وباقي اجزاء لواء غزة . د) العمال الفنيون ، نصفهم كان يعمل مع قوات الاحتلال [البريطاني] ، والنصف الاخر يعمل في شركات خارج منطقة غزة الحالية . هـ) المشتغلون بزراعة المنطقة الحالية والمقيمين فيها ممن كان معظم لنتاجهم يصدر الى باقي فلسطين . وهؤلاء لا تتجاوز نسبتهم ٢٠٪ من السكان (١٧) .

عدد سكان قطاع غزة ، اصليين ومهاجرين

تختلف التقديرات بشأن عدد السكان الاصليين في قطاع غزة عام ١٩٤٩.